كان **الأمن** ولا يزال في صدارة اهتمامات المجتمعات، باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنح الحياة الكريمة للفرد في كل العصور والأزمنة. وتبعا لذلك شهدت متطلبات تحقيق الأمن تطورا ملحوظا، حيث تنوعت أساليبه و آلياته بتنوع الوسائل التي توصل إليها الإنسان منذ العصور البدائية إلى عصر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. وبفعل التحولات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة؛ تغير وتوسع مفهوم الأمن ليمتد ويشمل قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية... وليصبح من المتطلبات الضرورية والأولويات الضامنة لتحقيق **التنمية**.

بعبارة أوضح أصبح **الأمن** هو المحرك الحقيقي **للتنمية** والداعم لها، ذلك أنهما عنصران مترابطان متلازمان أي خلل في إحداهما ينعكس سلبا على الأخر، وأي استقرار أو تطور فيهما يعود إيجابا عليهما. فضعف مسارات التنمية وانخفاض دخل الفرد يؤدي إلى اضطراب مستويات الأمن، الأمر الذي يهدد بانتشار مختلف أشكال الجرائم والسرقات التي تبدأ بسيطة لسّد الاحتياجات الضرورية، ثم تتطور مع الوقت لتصبح جرائم تقف خلفها مؤسسات إجرامية يصعب معها العلاج. وتؤكد كتب التاريخ أن الأمم التي ازدهرت ونمت كان الأمن هو المحرك الرئيسي لها، انطلاقا من أن إحساس الإنسان بالأمن على عرضه ونفسه وماله يكون الدافع الأساسي للعطاء والنمو والتطور.

إن البحث في مجال **الأمن والتنمية** يندرج ضمن الجهود الجارية لمواجهة المتغيرات المتسارعة الدولية والوطنية. فلقد قلص الترابط بين الدول من أهمية الحدود بشكل جعل التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والنزاعات الإثنية والعرقية تتداخل مخلفة انهيارا وتدميرا لمقومات الحياة في بعض الدول، وتفشي ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة في دول أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهدف الرئيسي من الإستراتيجيات والسياسات الأمنية، لم يعد مقتصرا على منع اندلاع الحروب والحد من النزاعات والتغلب على الأزمات. إنما

تعدى ذلك ليؤكد على تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، وبالتالي تقليص نسب الأمية والفقر وتطوير مؤشرات التعليم والبحث العلمي والتطور التقني.

والمغرب العربي باعتباره المجال المكاني لدراستنا، و**الجزائر** باعتبارها جزءا من هذا المجال الجغرافي؛ فقد أضحى التطلع إلى تحقيق الأمن وتعزيز التنمية في هذا الإقليم ككل من القضايا المشتركة بين شعوب وقادة المنطقة المغاربية. وإن كانت التعبيرات عن هذا التطلع متفاوتة إلا أنها توحي بضرورة إحداث تغييرات وإصلاحات سياسية واقتصادية في تلك الدول. هذا من جهة، ومن جهة ثانية توحي بأن لشعوب المغرب العربي وعيا بالتحدي الذي يواجهونه؛ والمتمثل في ضمان الأمن وتحقيق التنمية لترسيخ الاستقلال وبناء الدولة الحديثة.

لكن يبقى الإشكال المطروح دوما هو على المستوى التطبيقي، بمعنى كيفية الانتقال من ما هو نظري وإجرائي إلى حّيز التجربة و التنفيذ.

أهمية الموضـــــوع:

تظهر أهمية موضوع الأمن و التنمية في دول المغرب العربي، من خلال الحاجة للتلاؤم مع نسق التطور الحثيث الذي يشهده العالم المتقدم، ومنه مسايرة احتياجات المجتمعات ومواكبة المستجدات والتغيرات الدولية الراهنة. هذا فضلا عن الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع الأمن والتنمية في حقل الدراسات السياسية انطلاقا من العلاقة التكاملية التي تربطهما. ناهيك عن الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا الأمنية بشكل عام، والمسائل التنموية بشكل خاص.

أسباب اختيار الموضــوع:

الدافع من وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

من حيث **الأسباب الذاتية:** فهي نابعة عن المّيل وحب الإطلاع والاهتمام بالقضايا العربية بشكل عام والمغاربية بشكل خاص.- بحكم الانتماء -. ونظرا لعدم اتساع نطاق الدراسة للإلمام بكل هذه الدول (المغرب العربي) فقد تم اختيار الدولة الجزائرية كدراسة حالة من أجل الوقوف عن كثب على أبعاد ومظاهر الأمن والتنمية فيها. إلى جانب ارتباط موضوع الأمن و التنمية بمجال تخصصي في الدراسات الإستراتيجية والأمنية.

أما من حيث **الأسباب الموضوعية:** لاختيار هذا الموضوع فتعود إلى كون الدراسة تعالج موضوعا حيويا من صميم حقل علم السياسة؛ يتمثل في ارتباط الأمن بالمسائل التنموية وإسهام ذلك في دعم الاستقرار على المستوى الوطني والإقليمي، وبالتالي تأثيره على السلم الدولي.

-الأهمية البالغة التي يحظى بها الوضع الأمني السائد دوما، وفي أي مجتمع أو دولة لحماية المواطنين وإشاعة السلم فيما بينهم.

-تحليل الواقع الأمني والتنموي في دول المغرب العربي بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، من خلال رصد و إبراز مختلف مظاهرهما.

الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

سوف ينصب الاهتمام على دراسة الدول الخمس التي تندرج ضمن ما يسمى بدول المغرب العربي، متمثلة في: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا. مع التركيز على الجزائر كدراسة حالة. هذا عن **الإطار المكاني**.

أما عن **الإطار الزماني** فسوف نركز على كل دول المغرب العربي بعد فترة الاستعمار ونيل كل دولة استقلالها بشكل عام. وعلى الفترة التي عقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد، باعتباره الحدث الذي شهدت على إثره الساحة الدولية تحولات جذرية، و انعكاسات لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية

فحسب. وإنما انعكست على العالم بأسره بما فيه دول المغرب العربي. إلى جانب الفترة الحالية أو بمعنى أصح الفترة التي تلت ثورات الربيع العربي باعتبار هذه الأخير مسّت دول من الإطار المكاني لدراستنا.

الدراسات السابقـــــــة:

من المتعارف عليه أن أي باحث يكون ملزما في أولى خطوات بحثه بالإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة محل دراسته، أو تلك التي تناولت مواضيع أخرى لها علاقة بموضوعه، أو تلك التي يكون موضوعه جزءا منها.

وسنحاول تقديم بعض الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة مستقلة ومجتمعة، ونذكر فيها ما يلي:

1- كتاب **الأمن والتنمية**. ل: محسن بن العجمي بن عيسى. تناول فيه الكاتب من زاوية الأمن بشكل مفصل من خلال التطرق إلى الإطار النظري والتطبيقي لمفهوم الأمن، بما يندرج ضمنه من مفاهيم ونظريات. وكذا ما يمس هذا الأخير من تهديدات. ومن زاوية ثانية تناول التنمية في إطارها العام وما يحتويه هذا الإطار من ركائز وتحديات ومبادئ عامة. هذا الأخير كشف الغطاء عن الزوايا التي تستدعيها دراستنا.

2- كتاب **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. ل: عبد الحميد براهيمي. الذي يعالج العملية التكاملية في المغرب العربي مع الإشارة إلى القضايا السياسية والثقافية والحضارية التاريخية للمغرب العربي.

3- مذكرة دكتوراه بعنوان: **أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب العربي"**. ل: خلود محمود نعيم. تناولت هذه الرسالة العلاقات التاريخية وتطورها بين دول المغرب العربي، وأهم العوامل والأحداث التي ساهمت في التقارب وتشكل دول المغرب العربي، الشيء الذي ساعدنا في توضيح الخلفية السياسية لقيام المغرب العربي، إلى جانب تناول المذكرة للواقع الاقتصادي لدول

المغرب العربي، هذا الأخير يأخذ حـّيزا مهم من دراستنا مما استدعى منّا الخوض فيه بشكل موسع أكثر باعتبار الاقتصاد أهم محرك للعملية التنموية.

إشكالية الدراســـــة :

نحاول في هذا البحث دراسة تأثير الوضع الأمني على سّير التنمية في دول المغرب العربي. هذا من جهة، وإبراز الآليات و السياسات التي انتهجتها دول المنطقة في محاولة ضمان الأمن وبالتالي تحقيق التنمية من جهة ثانية.

هذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الواقع الأمني على مسار التنمية في دول المغرب العربي في ظل التغّيرات الدولية الراهنة ؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالأمن، التنمية ؟
- ما العلاقة بين الأمن و التنمية ؟
- كيف يمكن أن يكون الأمن مدخلًا للتنمية في المغرب العربي ؟
- كيف تساهم سياسات حفظ الأمن في تحقيق التنمية بالجزائر ؟

فرضيات الدراســـــة :

يمكن اختبار الإشكالية السابقة من خلال صياغة الفرضيات التالية:

- يرتبط تحقيق الأمن بمدى نجاعة السياسات التنموية بدول المغرب العربي.
- ألللأمن بدول المغرب العربـــي، يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية بالجزائـــر.

مناهج الدراســــــــــة :

نظرا لطبيعة الدراسة ومن خلال العناصر الأساسية التي تحويها فانه لابد لنا من إتباع منهجية علمية مضبوطة تتماشى وطبيعة الموضوع، الذي يقتضي منا الاعتماد على مجموعة من المناهج لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة :

المنهج التاريخي : باعتباره المنهج الذي يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها ولم يكن القصد من اعتماده سرد الوقائع التاريخية، وإنما انصب الاهتمام على الجانب التحليلي لفهم المتغيرات الحالية التي تشهدها الساحة الدولية والتي تسعى الدراسة لتحليلها، وعليه لابد من الاطلاع على الأحداث الماضية التي سبقت هذه التغيرات إذ انه لا يمكن دراسة أي ظاهرة بعزلها عن ماضيها وكذا لكون أن المنهج التاريخي يساعد على فهم التحولات والتطورات التاريخية لمختلف مفاهيم الدراسة .

المنهج الوصفي: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره الأكثر شيوعا واستخداما وملائمة في دراسة القضايا والظواهر ذات البعد السياسي والإنساني. وسعيا منا لإضفاء المدلول العلمي للموضوع محل الدراسة، حيث تم اعتماده فيما يتعلق بمدى تأثير الأوضاع الأمنية السائدة في دول المغرب العربي على السياسات التنموية المتبعة من طرف هاته الدول وذلك على ضوء المستجدات المتغيرات الدولية الراهنة، ومنه وصف وتحليل كافة المتغيرات التي يتضمنها الموضوع .

منهج دراسة الحالة : حتى يتسنى لنا وصف الظاهرة وصفا دقيقا فنحن بحاجة إلى أنموذج من اجل الوصول إلى توضيح وتفسير أكثر. ومنهج دراسة الحالة يعتمد على تسليط الضوء على واقع أو حالة معينة والتعمق فيها أكثر أي إعطاء جانب تطبيقي للموضوع محل الدراسة بهدف فهم كامل وشامل، وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة حالة الجزائر بتحليل ورصد واقع كل من الأمن والتنمية فيها.

خطـــــة البحـــــــــــــث:

الفصـــــل الأول: التأصيل المفهوماتي للأمن، التنمية

المبحث الأول: الأمن: مقاربة مفاهيمية

أولا: مفهوم الأمن

ثانيا: مستويات الأمن

ثالثا: آليات تحقيق الأمن

المبحث الثاني: المضامين المختلفة للتنمية

أولا: مفهوم التنمية

ثانيا: أهداف التنمية، ومؤشرات قياسها

ثالثا: آليات تحقيق التنمية

المبحث الثالث: علاقة الأمن بالتنمية

أولا: الأصول التاريخية للعلاقة بين الأمن والتنمية

ثانيا: العلاقة بين الأمن والتنمية في المنظمات الدولية

ثالثا: العلاقة بين الأمن والتنمية في الدراسات الأمنية

الفصـــــل الثاني: المغرب العربـــّي: الأمن كمدخل للتنمية

المبحث الأول: المغرب العربّي: مقاربة جيو - سياسية

أولا: الخلفية السياسية لدول المغرب العربي

ثانيا: المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي

المبحث الثاني: الأوضاع الأمنية بمنطقة المغرب العربـي

أولا: تهديدات المنطقة (الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية)

ثانيا: استراتيجيات مواجهة تهديدات المنطقة

المبحث الثالث: خصوصية طرح التنمية بدول المغرب العربي

المبحث الرابع: المغرب العربي في ضوء واقع الأمن ودوره في تحقيق التنمية

الفصـــــــــل الثالث: تأثير واقع الأمن في التنمية بالجزائر

المبحث الأول: الأهمية الجيو -سياسية للجزائر

أولا: الخلفية السياسية لقيام الدولة الجزائرية

ثانيا: المقومات الاقتصادية للجزائر

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تحقيق ثنائية الأمن والتنمية

أولا: الوضع الأمني في الجزائر

ثانيا: الوضع التنموي في الجزائر

ثالثا: دور السياسات الأمنية في تحقيق التنمية بالجزائر

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للأمن والتنمية بالجزائر